الندوة السنوية لدورية تبيُّن للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية بالتعاون مع قسم الفلسفة بجامعة الكويت

الدورة الرابعة

فلسفة القانون

مكانتها وإسهاماتها في الفكر الفلسفي العالمي والعربي المعاصر

الكويت، 22–24 نيسان/ أبريل 2024

جدول الأعمال | المشاركون | الملخصات | رؤساء الجلسات

عـن الـنـدوة

الملخص:

تخصّص هذه الندوة، للخوض في تشخيص دقيق لمنزلة فلسفة القانون، ومحاولة الوقوف على إسهاماتها الفلسفية عبر تاريخ الفلسفة، وبخاصة في المرحلة الحديثة والمعاصرة، ومحاولة تجلية جوانب من هذا المبحث الفلسفي الأصيل، وعلاقاته المختلفة بالفلسفة النظرية والعملية، وبالعلوم الإنسانية والاجتماعية، ولا سيما علوم القانون والتشريع، من خلال مساءلة مكوِّنات هذا المبحث الفلسفي وعناصره وقضاياه ومشكلاته، وذلك في إطار المحاور البحثية التالية: فلسفة القانون ومعايير الحق والعدالة. وفلسفة القانون والدساتير والمبادئ ما فوق الدستورية. وجدل القوانين الوضعية والشرائع الدينية واللاهوت السياسي. وفلسفة القانون والوعي المدني. القانون والثقافة السياسية في السياق العربي. القانون والتشكيلات المحلية في المجتمع العربي (القبائل، والفرق الدينية، والطوائف ... إلخ). علاقة القانون بالأخلاق في الفلسفات اليونانية والحديثة والمعاصرة. القانون وعلاقة الفرد الأخلاقية بالدولة. القوانين الاستثنائية: أدوارها وتأثيرها في الحياة السياسية ومدى عدالتها. منزلة فلسفة القانون في الفلسفة العملية (الفلسفة السياسية والأخلاقية). نظريات القانون الطبيعي والوضعي ومسألة الشرعية. ومنزلة فلسفة القانون في الفكر الفلسفي العربي المعاصر.

جدول الأعمال

اليوم الأول

الإثنين، 22 نيسان/ أبريل 2024

9:30-9:00	**كلمة افتتاحية** **عبد المحسن المدعج:** عميد كلية الآداب بجامعة الكويت **رجا بهلول:** رئيس تحرير دورية تبين **زواوي بغورة:** رئيس قسم الفلسفة بجامعة الكويت
11:00-9:30	**الجلسة الأولى** رئيس الجلسة: **عبد الله الجسمي** **نبيل فازيو:** الوضعانية القانونية ومُشكلة الحقّ والعَدالة: بيْن هانز كلسن ونوربرتو بوبيو. **منير الكشو:** الوضعية القانونية والافتراضات الأخلاقية المضمرة للقانون. **محمد شوقي الزين:** المشْكِلَة النَّظَرِيَّة والعَمَلِيَّة للتَّأويليَّة القَانُونيَّة انْطِلَاقًا مِنْ غَادَامِير.
11:15-11:00	**استراحة**
12:45-11:15	**الجلسة الثانية** رئيس الجلسة: **رجا بهلول** **جاكوب دال ريندتورف:** في القانون والعدالة: من الواقعية القانونية إلى القانون كتفسير. **باسكال ريتشارد:** أحكام القواعد والأحكام القواعدية: بين فلسفة الروح وفلسفة اللغة. **غوستافو غوزي:** الدستورية الغربية والدستورية الإسلامية.
13:00-12:45	**استراحة**

14:00-13:00	**الجلسة الثالثة** رئيس الجلسة: **إيمان الشرهان** **رشيد الحاج صالح:** القوانين الاستثنائية: القانون بوصفة سلطة وليس أداة لتحقيق العدالة. **سماعين جلة:** القانونُ والدَّولة والـ (لا) أَمن بحثٌ في علاقةِ الفرد الأخلاقيَّة بالتَّحكيم المُدبَّر من قبل الدولة.

اليوم الثاني

الثلاثاء، 23 نيسان/ أبريل 2024

10:30-9:00	**الجلسة الأولى** **رئيس الجلسة: أنوار أحمد رضا** **زواوي بغورة:** القانون والعدل والحرية في الفلسفة الاجتماعية **ابتسام برّاج:** في الصُّلح الهيغليّ بين الحرية والقانون. **عز العرب لحكيم بناني:** إلى أي حد يجوز إدماج القيم الاجتماعية في التشريع القانوني من زاوية فلسفة القانون؟ دراسة في أعمال ستراوسن ونويبوم.
10:45-10:30	**استراحة**
12:15-10:45	**الجلسة الثانية** **رئيس الجلسة: شيخة الجاسم** **عمر المغربي ومجد ابو عامر:** حقوق الإنسان في عصر ما بعد ليبرالي: محاولة تفكير مع نوربرتو بوبيو.

	جورج سعد: فلسفة القانون ومعايير الحق والعدالة لدى فيلسوف القانون بجارن ملكفيك. **نذير المومني:** الكرامة الإنسانية كقيمة دستورية من منظور فلسفة القانون الدستوري مداخل نظرية ودراسة حالة
12:30-12:15	**استراحة**
14:00-12:30	**الجلسة الثالثة** رئيس الجلسة: **حيدر سعيد** **رجا بهلول:** ما طبيعة القانون الطبيعي؟ **محمود سيد أحمد:** العلاقة بين الأخلاق والقانون لدى كانط.

اليوم الثالث

الأربعاء، 24 نيسان/ أبريل 2024

10:30-9:00	**الجلسة الأولى** **رئيس الجلسة: محمد أحمد السيد** **عبد العزيز العوضي:** الشريعة الإسلامية والنظام القانوني الحديث: قراءة جينيالوجية. **مجدي صالح:** المشروعية بين الفلسفة السياسية، وفلسفة القانون، والأخلاق. **بن شرقي بن مزيان:** مبدأ السيادة الإقليم، والسلطة والقرار.
12:00-10:30	**طاولة مستديرة:** **فلسفة القانون في الجامعات العربية**

المشاركون

الملخصات

نبيل فازيو

أستاذ الفلسفة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية– جامعة الحسن الثاني– الدار البيضاء، حاصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة (2014)، متخصص في مجال الفلسفة السياسية والدراسات الاستشراقية. من أهم مؤلفاته: **مفهوم السياسة عند حنة آراندت، من العنف إلى الديمقراطية** (2009)، **الرسول المتخيل، قراءة نقدية في صورة النبي في الاستشراق؛ منتغمري واط ومكسيم ردنسون** (2011)، **دولة الفقهاء؛ دراسة في الفكر السياسي الإسلامي** (2015)، **الإسلاميات التطبيقية وهاجس التنوير، مدخل إلى مشروع محمد أركون** (جائزة محمد أركون 2013) (2017).

الوضعانية القانونية ومُشكلة الحقّ والعَدالة: بيْن هانز كلسن ونوربرتو بوبيو

ليس غرضُنا من هذه الدراسة التأريخ لتناول فلاسفة القانون لمفهوم العدالة، وإنما تبيُّن فَرادة مقاربة فلسفة القانون لهذا المفهوم في السياق المعاصر، من خلال الوقوف على ما أفرزه السجال مع مُمثلي النزعة الوضعية القانونية من تصورات. أما جوازنا إلى ذلك فيتمثّلُ في استشكال تأويل كل من بوبيو وبيرلمان لوضعانية كلسن القانونية. لم يأتِ اختيار هذه الأسماء صدفةً، بل حملنا عليه أنَّ كل واحد منهم يقعِّدُ لـ "باراديغم" خاص في مجال فلسفة القانون المعاصرة عامة. يمثل كلسن لتيار النزعة القانونية الوضعية في أوضح تجلياته، أما بوبيو فإنه يمثل باراديغماً في فلسفة القانون ينتهلُ من النزعة الوضعية على المستوى المنهجي، لكنه يتبرّم منها على مستوى تصوُّره لمضمون القانون والمفاهيم المتناسلة عنه كالعدالة وحقوق الإنسان، مع اعتداده بالتحليل المنطقي– اللغوي للمفاهيم القانونية الكبرى المنتظمة للعقل العملي كما هو واضح من مقاربته لمفاهيم العدالة، والمساواة، وحقوق الإنسان، والديمقراطية؛ هذا في حين يذهب بيرلمان بعيدًا في نقد التصورات الوضعية للقانون والعدالة (رغم تحذُّره من دوائر الوضعية القانونية ونزعتها الصورية)، مدافعًا عن باراديغم العقل الحجاجي الذي أسَّسه على نموذج "عقلانية القاضي" ومنطقها القانوني، مُحدثًا بذلك "منعطفًا" حجاجيًا (بلاغيًا) في تاريخ التفكير الفلسفي القانوني في العدالة.

عز العرب لحكيم بناني

باحث وأكاديمي مغربي. يشغل منصب أستاذ الفلسفة التحليلية وفلسفة الدين في جامعة سيدي محمد بن عبد الله في فاس. من أهم مؤلفاته: **الظاهراتية وفلسفة اللغة، ثقافة الاحتجاج بين الفلسفة والقانون، التأويليات والفكر العربي** (كتاب جماعي)، **في الحاجة إلى التأويل** (كتاب جماعي)، كما ترجم العديد من الكُتب نذكر منها: **هشاشة الخير: الحظ والأخلاق في التراجيديا اليونانية وفي الفلسفة** لمارتا نوسباوم، **العوسج الملتهب وأنوار العقل ابتكار فلسفة الدين** لجون غريش، **المعنى الحرفي** لفرانسوا ريكاناتي.

إلى أي حد يجوز إدماج القيم الاجتماعية في التشريع القانوني من زاوية فلسفة القانون؟

دراسة في أعمال ستراوسن ونويبوم.

سندرس في هذه الورقة البحثية آليات تحقيق الإنصاف من خلال الفقه الجنائي في الفلسفة والقانون. سنتوقّف عند الإنصاف بين المفاهيم الأخلاقية الاجتماعية والمفاهيم الجنائية من موقع الفلسفة التحليلية. سنتوقف عند أخلاق الحمد وأخلاق الذمِّ كما طورها بيتر ستراوسن، وهي ردود الأفعال المستهجنة أو المستحسنة. لكننا سنفحص مدى الوجاهة المعيارية التي يفترضها الاحتكام إلى القيم الاجتماعية، ومدى صلاحية القيم في تأسيس القانون الجنائي. وهذا ما دفع فلاسفة القانون إلى تحويل إشكالية التنظيم القانوني لمواضيع الاستهجان أو الاشمئزاز أو الاستنكار إلى موضوع فلسفي بامتياز.

تنبني المنظومة الأخلاقية والقانونية على وضع فصل حادّ ونهائي بين الإنسان العاقل والحيوان الغريزي؛ والحال أنَّ نيتشه يعتبر أنَ نسبة كبيرة من مشاعر الاستهجان والإحساس بالغثيان والنُّفور والتقزز لا تحتاج إلى تنظيم قانوني وأخلاقي متفاوت في درجات التجريم والعقاب. تكاد تكون أغلب هذه الانطباعات الارتدادية ذات حمولة ثقافية من وحي المجتمعات وليس من وحي الطبيعة. وهذه هو المعطى الذي لا يزال يعرف فحصا عميقا في فلسفة الأخلاق المعاصرة وتنظيمها القانوني والجنائي.

جاكوب دال ريندتورف

أستاذ في فلسفة الإدارة وأخلاقيات الأعمال في قسم الأعمال والعلوم الاجتماعية بجامعة روسكيلد في الدنمارك. تتمحور أبحاث ريندتورف حول نظرية المنظمات والإدارة والمسؤولية والأخلاقيات وشرعية الشركات والشركات، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، وأخلاقيات الأعمال، والاستدامة، وأخلاقيات الحياة البيولوجية والقانون البيولوجي، وحقوق الإنسان، ونظرية السياسة وفلسفة القانون. من أهم مؤلفاته: **دليل شرعية الأعمال** (2020)، **فلسفة الإدارة والاستدامة** (2019)، **أخلاقيات الأعمال العالمية: نحو أخلاق عالمية في الإدارة** (2017)، **نظرية أصحاب المصلحة نموذج للإدارة الاستراتيجية** (2016).

في القانون والعدالة: من الواقعية القانونية إلى القانون كتفسير.

تتناول الورقة البحثية نظرية القانون كنشاط تنبؤ أو توقع يُعتبر الأساس في فلسفة القانون للمفكر القانوني الدنماركي الشهير وأستاذ علم القانون آلف روس. تهدف هذه النظرية إلى تطوير أساس علمي وموضوعي لعلم القانون. وفي ذلك، يتجاوز روس كل من نظرية القانون الطبيعي التقليدي والحديث لأرسطو وكانط، فضلاً عن الوضعية القانونية legal positivism في القرنين التاسع عشر والعشرين. يستلهم روس من الوضعية القانونية ومذهب المنفعة لبنثام، لكنه يلتزم أيضًا بنقد المثل الاجتماعية كما تؤثر في السياسة القانونية الشخصية. كما يُنتقد إيجابية القانون لأوستن أيضًا للتركيز المفرط على القانون كوسيلة خارجية للإكراه، مما يجعله يفشل في فهم دور العدالة في المجتمع. بالنسبة لروس، يعبر القانون الساري المفعول حاليًا عن التطبيق القانوني الفعلي في المجتمع ولا يُنظر إليه فقط على أنه عقوبة لنظام مثالي من الأنظمة التي نجدها في هانز كيلسن.

تفترض نظرية التنبؤ تقريبًا أن مهمة علم القانون هي وصف القانون الساري، الذي تقوم به المحاكم وما ينجر عنه من فعل الحكم في المستقبل. مع الواقعية القانونية، يعارض روس الرؤية الإيجابية الشكلية الخالصة للمحكمة كنظام تسلسلي من الأنظمة مستندة إلى نظام أساسي. وبناءً على ذلك، يعرف روس المحكمة تجريبيًا في نظرية التنبؤ من خلال ادعائه بأن القانون الساري هو توقع يمكن التحقق منه تجريبيًا وقابل للفحص بشكل تجريبي لما سيفعله القضاة. يجب أن لا يكون علم القانون نظاميًا وحكميًا، ولكن في المقام الأول يجب أن يقدم وصفًا للواقع الفعلي للقانون في الأنظمة القانونية.

ريتشارد باسكال

باحث فرنسي، حاصل على ماجستير في الدراسات القانونية، مؤهل للإشراف على البحوث في القانون العام في جامعة تولون الفرنسية منذ عام 2002. وهو مؤلف لعدد كبير من الدراسات التي تتناول القانون المقارن، والقانون الدستوري، ونظرية القانون، أو الأبستمولوجيا القانونية. شغل منصب مدير مركز الدراسات والبحوث حول النزاعات من عام 2013 إلى غاية 2018.

أحكام القواعد والأحكام القواعدية: بين فلسفة الروح وفلسفة اللغة.

يحاول هذا البحث تقديم مقاربة القاعدة (القانونية أو غير القانونية) كأداة قياس لما يمكن القيام به. النية تتدخل بعد ذلك لإلصاقنا بالواقع وهي تساهم كذلك بتشكيل وخلق وصياغة القواعد. إذ يجب اتباع نمط لغوي (كلاسيكي بين الفقهاء، يرتبط بعرض القاعدة على أساس أوامر توجيهية) ونمط مادي يطرح مشكلة وجودية (الإشارة إلى الحضور الفعال للحالات العقلية الفردية أو الحالات الاجتماعية، ما يسمح بإمكانية تفسير المشاكل المتأصلة وعلاقاتها السببية. يُعالج القسم الأول من البحث مسألة التصرفات والأعراف باعتبارها "أنظمة مقصودة" محاولين إيجاد السبل الآيلة الى عدم تكرارها لصالح خطاب علمي معاصر. وقبل كل شيء ندرس كيفية نقل هذه الأمور بالوسائل القانونية كي يستفيد الناس من القانون (الحق) بما هو "استراتيجية مقصودة" (أي هادفة) تسمح "للعالم" بتحذيرنا من السلوك (سلوك الناس) الذي سنتبناه في المستقبل وفي كافة أعمالنا المستقبلية. ومن ثم، ففي الترتيب المفترض لـ "العالم" سنحاول طبعه بعقلانية تخدم تنظيم السلوكات: فالتصرفات أو الأحكام القواعدية تسمح بظهور وظيفة مقصودة تجعلنا نقارب القواعدية باعتبارها السمة المحددة للسلوك.

في القسم الثاني من البحث، يتم التركيز على العنوان التالي: النية المكونة في إطار الاستخدام العادي للقاعدة. يُعالج الباحث كيف يمكن أن تكون القوة التصرفية للمعيار، بناءً على الوظيفة القصدية، مادية، ولغوية بحتة. لذلك فإن الأمر يتعلق بفحص هذه القصدية باعتبارها قدرة على توجيه المرء في المسار العادي للقانون بناءً على وظيفته المتمثلة في تقليل التعقيد والتعبير عن الصعوبة الخاصة بالقصدية في التوافق تماما مع "شكل من أشكال الحياة".

غوستافو غوزي

أستاذ في جامعة بولونيا، عمل أستاذًا متفرغًا لـ "تاريخ المذاهب السياسية" في جامعة بولونيا. يتولى مسؤولية مقرر "العدالة والتعددية الثقافية وحقوق الإنسان". قام بأبحاث في معهد ماكس بلانك لتاريخ القانون الأوروبي وعمل أستاذًا زائرًا في العديد من الجامعات في تونس واسطنبول وتاراغونا وكورينث. تندرج اهتماماته البحثية في تاريخ المذاهب السياسية، تاريخ وفلسفة القانون الدولي، حقوق الإنسان، الاستعمار، التعددية الثقافية. من أهم كُتبه: **التدخل الانساني، الاستعمار، الإسلام، والديمقراطية: تحليل من خلال التمييز بين الإنسان وغير الإنسان** *Humanitarian Intervention, Colonialism, Islam and Democracy An Analysis through the Human-Nonhuman Distinction*

الدستورية الغربية والدستورية الإسلامية

يهدف هذا البحث إلى تطوير المقارنة بين الدستورية الغربية والدستورية الإسلامية. في التقليد الغربي، يشير مصطلح الدستورية إلى تقييد الحكومة من خلال القانون. وقد بلغ تأكيد الدستورية الحديثة بصورتها الكاملة في نهاية القرن الثامن عشر عندما تم تَصَوُّر الدستور كفعل من قبل الشعب الذي يحدد الحدود والأساليب التي يجب أن تُنَفَّذ بها أعمال الحكومة. كانت هناك نماذج مختلفة للدستورية، خاصة الأميركية والفرنسية. يمكن التعبير عن الفارق بين تجارب كل من النموذجين من خلال ملاحظة أنه في الدستورية الأميركية تم تأكيد مفهوم دستور العقد، بينما في فرنسا تم الإعلان عن مفهوم دستور الفعل التشريعي. تنبع من هذه النماذج المختلفة للدستورية طريقتان مختلفتان لضمان الحقوق ومفهومان مختلفان للحقوق. إذا كان نموذج الديمقراطية الدستورية الأميركية يضم التقليد الليبرالي، الذي تعود جذوره إلى جون لوك (أولوية الحقوق على سلطة الدولة)، فإن نموذج الدستور الفرنسي يقوم بتأسيس الحقوق على سلطة المشرِّع، متوقعًا التوتر الحالي للشرخ الحاصل بين عالمية حقوق الإنسان ومبدأ الأغلبية المعبر عنه في القانون. وهذه الافتراضات تسمح لنا بتعريف الدستور كمجموعة القواعد التي تنظم العلاقات بين حاملي السلطة السياسية وحقوق الأشخاص الذين يخضعون لهذه السلطة، والدستورية كطريقة لفهم الدستور.

تبدو تطورات الدستورية المعاصرة معقدة للغاية، حيث تعكس الدساتير اليوم التنوع الثقافي والديني والاجتماعي والسياسي في المجتمعات الحالية. وبالتالي، فإنها في هذا السياق تكون عبارة عن دساتير اختلاف. تعبر الدساتير عن "مبادئ عالمية"، تقابل بعضها البعض وفقًا للمطالب المقدمة من "الأطراف"، ولكن نفتقد حلاً لـ "التصادمات". في الدستورية

المعاصرة، يتم فرض وسطية التفسير، الذي ينبع من تداخل القضايا القانونية والقضايا الأخلاقية معًا، وهذا يعني أن صحة القانون، أي مدى تطابقه مع مبادئ الدستور، تعتمد على الإجابة على مشاكل أخلاقية معقدة مثل ما إذا كان القانون يحترم المساواة بين جميع البشر، وعلاقة ذلك بالدستورية الإسلامية.

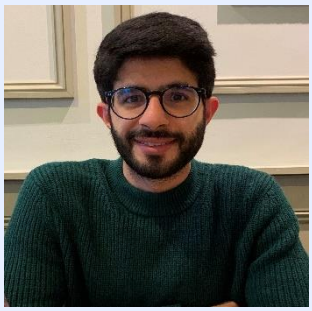

عبد العزيز العوضي

معيد بعثة في جامعة الكويت، حاصل على درجة الماجستير في الفلسفة من جامعة الكويت (2016–2019)، وعلى درجة الماجستير ثانية من جامعة شيفيلد (2018–2019)، وهو باحث وطالب دكتوراه في جامعة بريستول البريطانية.

الشريعة الإسلامية والنظام القانوني الحديث: قراءة جينيالوجية

ستعمل هذه الورقة البحثية على ثلاث أمور: أولًا، التمييز بين الشريعة والقانون، حيث سيقدم الباحث بعض النماذج التي عملت على الموازاة بين الشريعة والقانون الوضعي. حيث سيتضح أن هناك فهمًا دارجًا يحصر الشريعة في مدونة قانونية، والشريعة كما يزعم الباحث هي رؤية أخلاقية شاملة للحياة. ثانيًا، كيف يمكن أن نفهم الشريعة بناء على هذه القراءة الجينيالوجية للشريعة، وماذا سينبني على هذه القراءة خصوصًا من الجانب الأخلاقي. حيث لن تقتصر الشريعة على ما هو مسموح وممنوع وإنما إلى عملية تذويت، ما يجعلنا أناسًا أفضل. وأخيرا، سيُحاول الباحث تقديم مقترح لتصور يمكن أن يحررنا من هذا الفهم السائد وإعادة فهم الشريعة باعتبارها رؤية أخلاقية للحياة وسيُوضح أثر هذه القراءة على الإنسان والمجتمع المسلم.

سيستخدم الباحث في هذه الورقة البحثية المنهج الجينيالوجي الذي يسمح له بفهم كيف تحولت الشريعة من مفهوم شامل للحياة إلى مدونة قانونية جامدة، كما يسمح له كذلك أن يُقدم تفسيرًا مختلفًا بناء على المعلومات المتقطعة المتوفرة التي يمكن أن تؤدي إلى مزيد من الخيارات وإلى تحرير أولئك الذين يقيدون أنفسهم عن غير قصد. بالإضافة إلى ذلك، سيعمل الباحث على أشكلة الفهم السائد للشريعة الذي ينتمي بشكل كبير للإرث الاستشراقي ويُوضّح لنا أن الفهم السائد للشريعة يقع في ما يمكن أن يُسميه "استشراق ذاتي" بمعنى أن كثير من المسلمين يفهمون الشريعة من خلال فهم المستشرق الأوروبي للشريعة.

رجا بهلول

أستاذ الفلسفة في معهد الدوحة للدراسات العليا، ورئيس تحرير دورية "تبيُّن" للدراسات الفلسفية والنظريات النقدية. من اهتماماته البحثية مجالات الميتافيزيقا (الهوية، ومشكلة الكليات، والسببية)، والأبستيمولوجيا وفلسفة الذهن (الريبية، والانفعالات)، والفلسفة الإسلامية وعلم الكلام (ابن سينا، والأشعري، والغزالي)، إضافةً إلى الفلسفة السياسية الحديثة (الديمقراطية، وحقوق الإنسان)، والفكر الإسلامي السياسي الحديث. له العديد من المنشورات في هذه المجالات باللغتين العربية والإنكليزية. من مؤلفاته: **خطاب الكرامة وحقوق الإنسان** (2016)، **أنطولوجيا الفعل ومشكلة البينذاتية** (2019).

ما طبيعة القانون الطبيعي؟

ينطلق هذا البحث من التفريق الذي تبلور في الفكر اليوناني القديم بين القوانين التي يصنعها البشر في مجتمعاتهم المختلفة كل على هواه، والقوانين ذات المصدر الإلهي، أو تلك التي يشهد العقل بصحتها أو (وهذا ما استقر عليه المصطلح في نهاية الأمر) قوانين الطبيعة (القانون الطبيعي). اقترن هذا التمييز بين قوانين البشر وقوانين الطبيعة مع تمييز أخلاقي بين قوانين تتسم بالعرضية وقد تتعارض مع المبادئ الاخلاقية، وقوانين تشترط العدل في المعاملات بين الناس وتسعى لتحقيق ما فيه خير لهم. ومنذ وقت مبكر نظر كثير من المفكرين الى القانون الطبيعي كالقانون الأخلاقي العادل الذي ينطبق على جميع الناس بغض النظر عن ثقافتهم وأساليب عيشهم، في حين أنهم نظروا الى القوانين المختلفة التي يصنعها البشر كقوانين عرضية يعتورها النقصان.

وضعت هذه الاختلافات في المفاهيم والأدوار المنوطة بها حجر الأساس لنشوء موقفين حول العلاقة بين القانون والأخلاق: فمن المفكرين من نظر الى القانون بصفته تلك القواعد التي يستخدمها الناس في تنظيم حياتهم بغض النظر عن عدلها أو جورها، ومنهم من نظر إلى القانون من وجهة نظر التزام هذا الأخير بالعدل والمثل الأخلاقية. يتمثل هذان الموقفان الأساسيان في مدرسة الوضعية المنطقية ومذهب القانون الطبيعي.

في هذا البحث نحن معنيون بمذهب القانون الطبيعي، وعلى وجه الخصوص بمفهوم القانون الطبيعي الذي أخذ هذا المذهب تسميته منه. نطرح في هذا البحث سؤالين أساسيين. أولا: هل يجدر بنا الإشارة الى القانون الطبيعي كقانون؟ ما هي مواصفات القانون، وهل تنطبق تلك المواصفات على القانون الطبيعي؟ ثانيا: هل يستحق القانون الطبيعي تسمية "طبيعي"؟ ما هي المعاني التي تحملها كلمة "الطبيعة"، وهل ينطبق أي منها على القانون الطبيعي؟ ينتهي البحث الى نتيجة مفادها أن ما نسميه القانون الطبيعي ليس قانونا حقا، كما انه ليس طبيعيا بأي معنى واضح يمكن التوافق عليه.

رشيد الحاج صالح

أكاديمي وكاتب. درّس الفلسفة في عدة جامعات عربية، منها: جامعة حلب، وجامعة الفرات، وجامعة الكويت. شغل منصب عميد كلية الآداب في جامعة الفرات السورية حتى عام 2011. له عدد من الكتب والدراسات التي تتناول الفلسفة المعاصرة، وفلسفة العلم، وفلسفة اللغة، والمنطق. من اهتماماته الثقافة السياسية في العالم العربي ومسار ثورات الربيع العربي. من مؤلفاته: **النظرية المنطقية عند كارناب** (2008)، **الوجه السياسي للثقافة العربية المعاصرة** (2012)، **الإنسان في عصر ما بعد الحداثة** (2013)، **الوجه الآخر للعلم: احتواء العلم في المجتمعات الحديثة** (2016).

القوانين الاستثنائية: القانون بوصفة سلطة وليس أداة لتحقيق العدالة

يتناول البحث نقطتين أساسيتين: الأولى، القانون من حيث هو قوة وسلطة وليس من حيث هو أداة لتحقيق العدالة، لا سيما وأن كارل شميث يبين أن حالة الاستثناء لا تفهم إلا بوصفها موجهة للداخل وليس للخارج. موجهة ضد من يسميهم "العدو الداخلي". وتزداد سردية الأوضاع الطارئة الاستثنائية حضورا كلما زاد خطر" الأعداء الداخليين" وليس العدو الخارجي. أما أغامبين فيعتبرها قوانين تساعد على استباحة الإنسان في أي مكان كان.

الثانية، الآثار التي يتركها قانون الطوارئ على الأخلاق والثقافة السياسية في المجتمع الذي يرزح تحت تلك القوانين. وغني عن القول إن حالة الاستعداد للحرب أو الحالة الاستثنائية هي حالة مثالية لتعليق الأخلاق، أو كما يردد هوبز: "أفكار الصواب والخطأ، والعدل والظلم لا مكان لهما" في زمن الحروب والصراعات، مثلما يتحول "الغش" إلى فضيلة أساس. البحث يتناول أيضًا آثار القوانين الاستثنائية في العالم العربي وما جنته على المجتمعات المحلية، لا سيما وأنها قوانين امتدت لنصف قرن في بعض الدول، على الرغم من أنها استثنائية.

زواوي بغورة

رئيس قسم الفلسفة بجامعة الكويت. متخصص في فلسفة ميشيل فوكو. باحث في فلسفة اللغة والسياسة. تتوزع اهتماماته بين الترجمة والتأليف. من أهم أعماله المترجمة: **يجب الدفاع عن المجتمع** لميشيل فوكو، **تأويل الذات** لميشيل فوكو. ومن أهم مؤلفاته: **مفهوم الخطاب في فلسفة ميشيل فوكو، الفلسفة واللغة، نقد المنعطف اللغوي في الفلسفة المعاصرة، وما بعد الحداثة والتنوير.**

القانون والعدل والحرية في الفلسفة الاجتماعية

إذا كانت القراءة الكانطية تهيمن على الفلسفة السياسية والقانونية المعاصرة، وذلك منذ ما يزيد عن نصف قرن، حيث تعدُّ نظريَّات الفيلسوفين المعاصرين: جون رولز ويورغن هابرماس، مثالًا نموذجيًّا، فإنَّني سأحاول أن أُقدِّم في هذه الورقة البحثية قراءة تحليلية ونقدية لمفاهيم القانون والعدل والحرية انطلاقًا من هيغل الذي يعدُّ مؤسِّسًا لفلسفة القانون الحديثة. وإذا كانت الصلة بين القانون والعدل والمجتمع قائمة في الفلسفة السياسية منذ أفلاطون، على أقل تقدير، فإنَّ طبيعة هذه العلاقة في عصرنا، كانت ولاتزال موضوع دراسة ومناقشة في الميراث الفلسفي الهيغلي السياسي والقانوني، سواء أكان ذلك من جهة بنيتها، أم من جهة تاريخها، وبخاصَّة ما يلزم عنها من تصوُّر للعدل مقرونًا بالحرية. وهو ما يظهر جليًّا في الماركسية، أو كما تكشف عنه المقاربة الجمعاتيَّة التي نقرأها عند ثلة من الفلاسفة المعاصرين، أمثال: تشارلز تايلور، ومايكل ولزار، وألسادير ماكنتير، أو في الطرح الاجتماعي كما تقدِّمه النظريَّة النقديَّة المعاصرة عند أكسيل هنيث، وفرانك فيشباخ، وإيمانويل رونو. وهذا يعني، أنَّني سأحاول في البداية أن أقف عند العناصر المشكِّلة لمفاهيم القانون والعدل والحرية عند هيغل، ثم أبيِّن في خطوة ثانية أن بعض معالم القراءة التي تقدِّمها الفلسفة الاجتماعيَّة، وقيمتها وجدواها، وبخاصة من جهة علاقتها بأسئلة الفكر العربي المعاصر.

منير الكشو

أستاذ في الفلسفة بمعهد الدوحة للدراسات العليا. متخصص في الفلسفة السياسية والأخلاقية الحديثة والمعاصرة. نُشر له كتابان بالفرنسية عن الفيلسوف الأميركي المعاصر جون رولز، وهما: *Etudes rawlsiennes: Contrat et justice* (2006); *Le juste et ses normes: John Rawls et le concept du politique* (2007). وله أيضًا العديد من المقالات والفصول المنشورة في دوريات وكتب صادرة بالعربية والإنكليزية والفرنسية.

الوضعية القانونية والافتراضات الأخلاقية المضمرة للقانون

تتطرق هذه الورقة البحثية إلى النقد الذي وجهه فولر للوضعية القانونية وإبراز أثر هذا النقد على تطور موقف فلاسفة وفقهاء قانون أمثال رونالد دووركين وجون رولز حيال الوضعية القانونية. ولئن استندت ملاحظات فيبر حول الاختلاف بين القانون والعرف على الوقائع والمعاينات والاستقراءات السوسيولوجية سعت فلسفة الوضعية القانونية إلى تأسيس ذلك نظريا بالتشديد على ما بين القوانين والأعراف سواء أكانت اجتماعية أو أخلاقية من اختلاف جوهري. فالقوانين تكون في رأي الوضعية القانونية، مثل ما هو الأمر لدى فيبر، نافذة وتسري على الجميع بفعل أنها أوامر تصدر عن سلطة مخولة بإصدارها وقادرة على معاقبة من يخرقها، ولكن ليس ذلك فقط، بل بفعل أيضا أنه قد تم سنها بتوافق مع القواعد والإجراءات التي حددتها قوانين سارية وُضعت هي الأخرى بانسجام مع معايير عامة وشكلية تضبط عملية إصدار القوانين. وليست هذه المعايير، بالنسبة لهانز كلسن فقيه القانون النمساوي صاحب كتاب النظرية الخالصة في القانون، متساوية في الدرجة وفي نفس المكانة والمستوى بل هي مرتبة تفاضليا بحيث يكون السابق منها في الدرجة مصدر صلاحية اللاحق له بداية من المعيار الأول والأساسي الذي يفترضه كل دستور ثم الدستور باعتباره أساس ومصدر النظام القانوني ثم القوانين والأعراف التي تستمد صلاحيتها من انسجامها معه ثم المراسيم الحكومية والأوامر الإدارية التي لا تكون نافذة إلا متى كانت منسجمة مع القوانين والأعراف التي أقرها الدستور وتكون أعلى منها درجة. أما بالنسبة لفقيه القانون الانكليزي هاربرت هارت صاحب كتاب مفهوم القانون، فهذه المعايير تنقسم إلى قواعد أولية توجه الأفعال وتعطي حقوقا وتفرض واجبات على أفراد الجماعة مثلما هو الحال بالنسبة للقانون الجزائي وقواعد ثانوية تنص على كيفية سن القواعد الأولية والتعرف عليها وتعديلها ونسخها مثل تلك التي تضبط كيفية مصادقة برلمان ما على القوانين. وسواء اعتمدنا المقاربة الوضعية القانونية لكلسن أو مقاربة هارت لمفهوم القانون وصحة المعايير القانونية تكون النتيجة مزدوجة وتتمثل أولا في

إقصاء الأعراف سواء كانت اجتماعية أو أخلاقية من دائرة القانون ما لم يقع صياغتها وفق شروط المعايير الشكلية للقانون وإدماجها فيه وثانيا في استبعاد معايير العادل والحق أخلاقا من مجال الشرعية القانونية. هذا الاستبعاد للمعايير الأخلاقية من مجال القانون هو ما يعترض عليه فقيه القانون لون فولر الذي اعتبر في كتابه أخلاق القانون أن مفهوم القانون لا يخلو في حد ذاته من افتراضات أخلاقية متأصلة فيه يقبل بها كل القانونيين من دون مساءلة طابعها الأخلاقي.

عمر المغربي

باحث مساعد في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. وسكرتير تحرير مجلة أسطور للدراسات التاريخية، التي تصدر عن المركز العربي. حاصل على ماجستير الفلسفة من معهد الدوحة للدراسات العليا. تتركّز اهتماماته البحثية في النظرية السياسية وفلسفة التاريخ. شارك في العديد من المؤتمرات والندوات، كما نشر العديد من الدراسات في مجلات علمية محكمة.

مجد ابو عامر

باحث ومقرر وحدة الدراسات الاستراتيجية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وسكرتير تحرير دورية "عمران للعلوم الاجتماعية". حاصل على الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من معهد الدوحة للدراسات العليا، والبكالوريوس في القانون من جامعة فلسطين. تركّز اهتماماته البحثيّة على قضايا الانتقال الديمقراطي، والحركات الاجتماعية، والدولة العربية، والدراسات الفلسطينية، مع اهتمام خاص بقطاع غزّة. نشر عددًا من الدراسات، وشارك في العديد من المؤتمرات في فلسطين وإيطاليا وقطر والمغرب وتركيا والولايات المتحدة الأميركية وكندا.

حقوق الإنسان في عصر ما بعد ليبرالي: محاولة تفكير مع نوربرتو بوبيو

تؤكد هذه الورقة البحثية على أنه لم يكن "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" (1948) نتاج إجماع فلسفي أو سياسي عالمي، فلطالما برزت مجموعة من النقودات تجاهه، استند بعضها إلى النسبوية الثقافية (طلال أسد مثلًا)، وأخرى إلى مرجعية "ماركسية" (سلافوي جيجك مثلًا)، وانطلقت أخرى من موقعية "خطاب السيادة " (كارل شميت مثلًا). فضلًا عن بعض المنظورات الدينية التي تذهب إلى بطلان الأساس العقلاني الذي يُبنى عليه خطاب "حقوق الإنسان" برُمته. ولكن أكثر هذه النقودات إلحاحًا في عالمنا العربي، هي تلك المنبثقة من حالة التناقض بين خطاب المؤسسات الدولية وممارساتها في المنطقة العربية، إذ تشهد الساحة العربية تصاعدًا ملحوظًا للخطاب المعادي لحقوق الإنسان في أعقاب الحرب على غزّة التي اندلعت في السابع من تشرين أول/ أكتوبر 2023، ما يجعل مهمة الدفاع عن حقوق الإنسان في سياق "غير ليبرالي" تحديًا حقيقيًا. عليه، ترمي هذه الدراسة إلى استكشاف إمكانيات الحفاظ على المُكتسبات الأخلاقية لحقوق الإنسان في ظل التنامي المُستمر للخطابات الشعبوية والمعادية لليبرالية من جهة، وممارسات المؤسسات المعنية بالحفاظ على حقوق الإنسان المتناقضة مع خطابها، وذلك من خلال مراجعة مداخلة الفيلسوف الإيطالي نوربيرتو بوبيو حول حقوق الإنسان وفلسفة القانون، المبثوثة في غير كتاب، والتي توفّر أساسًا يُمكن البناء عليه لرفع اللبس عن صور التناقض والظلم التي لحقت بخطاب حقوق الإنسان. ويتمحور عمل بوبيو حول الدولة القانونية الديمقراطية ودورها في حماية حقوق الإنسان ضمن إطار مؤسسي ديمقراطي، مؤكدًا على الصلة التي تجمع حقوق الإنسان بالديمقراطية، إذ دافع عن ضرورة وجود نظام قانوني يضمن الحقوق الفردية. كما اشتهر بوبيو بالمميزة بين "الحقوق القديمة" (مثل الحقوق المدنية والسياسية)، و"الحقوق الجديدة" (مثل الحقوق الاجتماعية والاقتصادية)، مُسلِّطًا الضوء على تطوُّر خطاب حقوق الإنسان وفقًا للتحولات الاجتماعية. إضافةً إلى ما سبق، يؤكد بوبيو على النسبية التاريخية والثقافية

لحقوق الإنسـان، مشـيرًا إلى أنها ليسـت مطلقة أو كلية ، بل تتأثر بالسـياقات التاريخية والثقافية العينية، ما يبرز تنوع حقوق الإنسان وتطورها في مختلف المجتمعات. ولقد تنبّه بوبيو مبُكرًا إلى التحديات العالمية في تحقيق حقوق الإنسان، مُشيرًا إلى الفجوة بين الإعلان عنها وتنفيذها الفعلي. وباتباعها نهجًا متعدد التخصصـات، يُضـافر بين الفلسفة والقانون والعلوم السـياسـية، تركت أعمال بوبيو أثرًا كبيرًا في فلسـفة القانون والنظرية الدولية لحقوق الإنسـان، إلّا أنها لم تجد لها موطئ قدم بعد في نقاشات الفكر الفلسفي العربي المعاصر.

محمد شوقي الزين

باحث وأكاديمي جزائري، حاصل على دكتوراه في الدراسات العربية الإسلامية، تخصص فلسفة وتصوف، جامعة بروفونس. كما حصل على دكتوراه ثانية في الفلسفة حول المفكر الفرنسي ميشال دوسارتو، جامعة آكس– مرسيليا. من أهم مؤلفاته: **تأويلات وتفكيكات** (2002)، **سياسة العقل** (2005)، **الثقاف في الأزمنة العجاف** (2013). وله أيضًا ترجمات، منها: **فلسفة التأويل** لغادامير، و**ابتكار الحياة اليومي** لميشيل دوسارتو.

المشْكِلَة النَّظَرِيَّة والعَمَلِيَّة للتَّأويليَّة القَانُونيَّة انْطِلَاقًا مِنْ غَادَامِير

يتوزع هذا البحث على أربعة فصول رئيسة وهي: 1. التَّأويلية (الوسائل والغايات) ويعالج فيها المحطَّات التَّاريخية الأساسيَّة في تطوُّر الهيرمينوطيقا، والنقاش المحتدم حول التَّأويل بين البُعد النَّظري (العلم) والبُعد الإجرائي (الفن)؛ 2. ثمَّ يعالج أهمّ المصطلحات عند غادامير لنربطها لاحقًا بالمسألة القانونيَّة، والتي تتلخَّص في الفهم عُنصرًا لغويًّا، والفهم بوصفه تفاهمًا وحوارًا، وفكرة انصهار الآفاق التي تُبرز العلاقة المتشابكة بين المؤوِّل والنص، وأخيرًا فكرة التَّطبيق التي هي الجانب العملي من الفهم؛ 3. ثمَّ يتطرَّق إلى التَّأويليَّة القانونيَّة عند غادامير واستعمالاتها والوسائل التي تُنظِّمها، والتي تنحصر عنده في التَّعقُّل أو الحكمة العملية وفي الشَّبكة التَّأويليَّة المساعدة (الفهم، وانصهار الآفاق، والتَّطبيق)، ثمَّ النَّظرة إلى القانون بين المشرِّع (النَّظرة المعياريَّة) والمؤرِّخ (النَّظرة التَّاريخيَّة) والطَّريقة التي يقوم بها كلُّ واحدٍ منهما في مقاربته نظريًّا أو عمليًّا؛ 4. وفي الأخير، يُخصِّص الفصل إلى النقاش بين الفيلسوف الألماني غادامير والفيلسوف الإيطالي إميليو بيتي حول طبيعة التَّأويليَّة القانونيَّة وطرق معالجتها فلسفيًّا، الطريق الابستمولوجية بالنسبة لأحدهما، والطريق الفينومينولوجية بالنسبة للآخر. وتهتدي خاتمة البحث إلى مجموعة من النَّتائج التي تنبري من هذا العرض.

محمود سيد أحمد

أستاذ الفلسفة الحديثة بجامعة الكويت. قام بالتدريس في جامعات مختلفة في جمهورية مصر العربية، وعمل أستاذًا زائرًا في جامعتي الخرطوم والإمارات العربية المتحدة. له مؤلفات منها: **مفهوم الغائية عند كانط، دراسات في فلسفة كانط السياسية، فلسفة الحياة : دلتاي نموذجًا، الأخلاق بين العقل والوجدان، الإنسان ومكانته في فلسفة هارتمان الأخلاقية، الدولة عند نوزك، البراجماطيقا عند هابرماس**، وغيرها. كما له العديد من الترجمات نذكر منها ترجمته لمجلدات من موسوعة فردريك كوبلستون **تاريخ الفلسفة**، وغيرها.

العلاقة بين الأخلاق والقانون لدى كانط.

عرض كانط آراءه القانونية في كتابه "فلسفة القانون" (1787)، وشذرات في كتابه "محاضرات في الأخلاق" (1775-1780). وعرض آراءه الأخلاقية في كتابيه "تأسيس ميتافيزيقا الأخلاق" (1785)، و"نقد العقل العملي" (1788)، بالإضافة إلى "محاضرات في الأخلاق". ونود الإشارة إلى أن الأخلاق تحتل مكانة مهمة في فلسفته. فثمة علاقة وثيقة بينها وبين فروع كثيرة من فلسفته. نجد هذا واضحاً وجلياً في مجال الدين، والسياسة، والميتافيزيقا، والتربية. والسؤال الذي يُثار هو: هل نجد هذه العلاقة بينها وبين القانون؟

سيحاول الباحث في هذا البحث بيان: أوجه الاتفاق بين الأخلاق والقانون، ثم أوجه الاختلاف بينهما. ثم محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات: هل ثمة تقاطع بينهما؟ أيهما يسبق الآخر منطقياً؟ أيهما يُقدم الأساس للآخر؟ وينتهي البحث ببيان موقف بعض الفلاسفة المعاصرين من العلاقة بين الأخلاق والقانون مع التركيز على موقفهم من كانط. وسيكون ذلك من خلال يورجين هابرماس.

ندير المومني

أستاذ القانون الدستوري بكلية العلوم القانونية، الاقتصادية والاجتماعية، السويسي جامعة محمد الخامس الرباط – المملكة المغربية، حصل المومني على الدكتوراه في العلوم السياسية سنة 2003 بمراكش، وفي السنة الموالية التحق للتدريس بكلية الحقوق. تميز بدراساته عديدة حول الانتقال الديمقراطي والسياسات العمومية، ونشاطه المدني والبحثي، إلى جانب عبد الله ساعف، في مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، نشر العديد من الدراسات والأبحاث في مجلات علمية محكمة، كما شارك في العديد من المؤتمرات والندوات.

الكرامة الإنسانية كقيمة دستورية من منظور فلسفة القانون الدستوري مداخل نظرية ودراسة حالة

ينصب البحث المقترح، الذي يندرج في إطار فلسفة القانون الدستوري، على دراسة تطبيقية لموضوعة الكرامة الإنسانية كحق وكمبدأ دستوري وكقيمة مؤسسة لالتزامات السلط الدستورية العامة بالفعل أو الامتناع عنه وسواء تم التنصيص عليها صراحة في متون الدساتير، كقيمة أو كمبدأ مؤسس ومهيكل لمختلف الحقوق المكفولة دستورا، أو تم الاستناد عليها في القانون الدستوري الاجتهادي (عمل القضاء الدستوري)، فإن الكرامة الإنسانية، بصرف النظر عن تنوع تطبيقاتها وسياقاتها الثقافية والحضارية، ترقى إلى مصاف "المسلمة" الناظمة للأنساق المعيارية المعاصرة، وذات "الأثر المشع" على المنظومة المعيارية الوطنية في كليتها، ولا تستلزم، من هذا الوجه، مسعى خاص للبرهنة على وضعها ذاك.

وقد أبرز الفقه الدستوري المعاصر سواء من منظور النظرية الدستورية أو من منظور دراسة القضاء الدستوري المقارن، الارتباط الوثيق لقيمة– مبدأ الكرامة الإنسانية بقيم الاعتراف والاحترام الذاتي، والمساواة وعدم التمييز والتي تقع في صلب الأساس الفلسفي للحقوق المكفولة دستورا في الأنظمة المعيارية الوطنية، وكذا الواجبات المقررة على المخاطَبين بأحكام الدستور والقانون، بوصفهم فاعلين مستقلين أخلاقيًا.

وتنصب الدراسة على ثلاثة محاور أساسية: أولاها يتعلق بتحليل ما يترتب عن وضع الكرامة الإنسانية كقيمة دستورية من رهانات استدلالية وتأويلية، داخل المنظومة المعيارية الوطنية، وذلك باستثمار الأعمال النظرية الدستورية المشار إلى بعضها أعلاه، وثانيها يتعلق بدراسة "الممكن التأويلي" المتعلق بقيمة الكرامة الإنسانية بالانطلاق من نص الدستور النافذ، وثالثها تحليل استراتيجيات الاستدلال والتأويل المستعملة من قبل القضاء الدستوري المغربي، بشأن استثمار الكرامة الإنسانية كقيمة، على أن تعقب المحاور الثلاث خلاصات تركيبية.

ابتسام برّاج

أستاذة الفلسفة، بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بنمسيك– جامعة الحسن الثاني– الدار البيضاء. متحصلة على درجة الدكتوراه في الفلسفة (2021)، وعلى درجة الماستر في تخصص الفلسفة وآلياتها النقدية (2012)، وعلى درجة البكالوريوس في تخصص الفلسفة العامة، انضمت في عام 2013 للمركز الجهوي لتكوين الأساتذة بجهة الدار البيضاء الكبرى، نشرت العديد من الدراسات والأبحاث في مجلات علمية محكمة، كما شاركت في العديد من المؤتمرات والندوات الدولية.

في الصُّلح الهيغليّ بين الحرية والقانون.

تسعى الباحثة في ورقتها مناقشة فلسفة هيغل القانونية، اعتمادًا على منهجٍ تحليليّ نقديّ. وفيما يلي، أهم الخطوات الرئيسية للبحث. ففي فلسفة هيغل، ظهرت، للمرة الأولى، الأطروحة القاضية أن القانون ليس تقييداً للحرية الإنسانية، بل تجسيدٌ لها؛ ليس القانون، عند هيغل، نظاماً قبليّاً من الأوامر والنواهي، يُفرض على الفرد بالقسر والإلزام. وإنما قانون الدولة نظامٌ حيٌّ، نشبت فيه الحياة مذْ بدأ العقل رحلته عبر التاريخ؛ في طفولته، كان القانون فكرةً مجردةً غير مجسدة، وبتعبيرٍ هيغليّ أدق؛ كان مجرد فكرةٍ في ذاتها، لم تتعيّن في شكلٍ اجتماعيّ، بعد، حتى يُحكم عليها بالتعارض مع الحرية أو التوافق معها. ثم أتى على النظام ذاك حينٌ عصيبٌ من الدهر، سمته: التناقض؛ نُظر، فيه، إلى القانون على أنه إلزامٌ وقهرٌ وإخضاعٌ لحريات الأفراد، وتناسلت، فيه، دعْواتٌ متطرّفةٌ لإسقاط القانون دفاعاً عن الحرية الفردية. بالنسبة إلى هيغل، لم يُدرك أصحاب هذه الدعوات الحرية، أصلاً، للدفاع عنها، بل كانوا يترافعون عن الإرادة الجزئية وهم لا يدركون. لا يستقيم الحديث، فلسفياً، عن قانون الدولة، عند صاحب المنطق الجدليّ، من دون إدراك الفارق بين الحرية الحقّة، بما هي تمظهرٌ من تمظهرات الإرادة الكلية المتعيّنة، وبين الحرية العشوائية العبثيّة، بما هي تمظهرٌ من تمظهرات الإرادة الجزئية. مادام الخلط قائماً بين هذين المستويْن من مستويات تطور مفهوم الإرادة، سيظل التناقض قائمًا بين الكليّ والجزئيّ، بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة، وسيستمرّ النظر إلى القانون على أنه تقييدٌ للحرية.

جورج سعد

أستاذ فخري، عميد سابق في المعهد العالي للدكتوراه في الجامعة اللبنانية، حاصل على درجة في القانون الخاص من جامعة القديس يوسف في بيروت، معتمدة كدرجة الماجستير، من جامعة جان مولان (ليون 3)، فرنسا، عام 1976. وعلى دبلوم في الدراسات المتقدمة (الماجستير) في القانون المقارن، جامعة جان مولان (ليون 3)، عام 1977. ودبلوم في الدراسات المتقدمة في القانون العام الداخلي (الماجستير)، جامعة جان مولان (ليون 3)، عام 1981. كما حصل على درجة الدكتوراه (نظام جديد)، جامعة باريس 8، حول الأطروحة بعنوان: **مساهمة في دراسة مفهوم المبادئ العامة للقانون في القانون الإداري اللبناني والفرنسي**، عام 1989. كما حصل على التأهيل في قسم البحوث (HDR)، وعلى درجة ما بعد الدكتوراه عن طريق عرض الأعمال، كلية القانون في دواي، جامعة آرتوا، عام 2005.

فلسفة القانون ومعايير الحق والعدالة لدى فيلسوف القانون بجارن ملكفيك

يعرض البحث لمواقف فيلسوف القانون بجارن ملكفيك من خلال بعض أبحاثة الرئيسية. يحاول البحث إبراز اهتمام الفيلسوف ملكفيك بحقوق الإنسان وبمفهوم الأطيقا. بعد تعريف سريع بفلسفة القانون نتوقف عند نقاط محورية تولّف فكر بجارن: يطرح إشكالية عصر العلموية الذي جعل من الفلسفة مادة للدراسة كباقي المواد، بل تمَّ تبخيسها بفعل الاستقلالية التي تحققت لاختصاصات عديدة كانت ملازمة للفلسفة، مثل علم النفس والمنطق. ثم نعرض للعلاقة بين الفلسفة والقانون ونقد الفلاسفة: يسأل بجارن ما هو معيار القانون؟ والمقصود ما هو معيار الشيء القانوني؟ صعوبة الإجابة فائقة لأن القانون ليس بعالم مستقل ومعلَّب، بل هو عالم معقد مليء بالمعاني والقواعد شبه الآمرة (prescriptions)، الأخلاقية والدينية والاجتماعية وحتى السياسية. نتوقف أمام الموقف النقدي لبجارن من فيلسوف القانون ميشال فيلاي وبالتحديد نقده لطريقة تناوله مسألة الجدلية القانونية. في إطار تحليل مفهوم العدالة لدى بجارن نعرض لرأيه حول سرعة عطب الإنسان. بنظر بجارن إن الإنسان يعرف دوماً أنه سريع العطب، ليس وحسب من حيث طبيعته، ولكن ايضاً من حيث هو مواطن: الإنسان سريع العطب في المجتمع. هاجس بجارن هو ضرورة التضامن بين البشر طالما نعرف جميعاً أننا سريعو العطب، ضعفاء وأحياناً أمام صغائر الأمور. نعرض أيضاً للعلاقة بين بجارن وفكر فيلسوف القانون الكبير دوركن الذي يفسر القانون انطلاقاً من المبادئ الأخلاقية، وخاصة العدل والإنصاف. هي أبحاث ومواقف تتمحور حول إشكالية العدالة ومن هنا عرضه لبازوكانيس ولمفهوم جثة الإنسان والبقايا، ...الخ.

بن شرقي بن مزيان

أستاذ التعليم العالي بقسم الفلسفة – كلية العلوم الاجتماعية جامعة وهران 2 محمد ابن أحمد. وهران الجزائر، حاصل على الدكتوراه في الفلسفة (2000)، عن أطروحة بعنوان: **الوعي التاريخي العربي: علاقة الفلسفة بالتاريخ من خلال كتاب البدء والتأريخ لأبي طاهر المطهري المقدسي**. وعلى درجة الماجستير عن موضوع حمل عنوان: **إشكالية تجديد الوعي التاريخي العربي دراسة تحليلة للأعمال عبد الله العروي وقسطنطين زري**. ترأس جامعة وهران 2 محمد بن أحمد في الفترة بين 2014 إلى 2015. من أهم مؤلفاته: **الفلسفة والفضاء العمومي** (2007)، **التاريخ والاختلاف نحو فلسفة جديدة للتاريخ** (2004)، **التاريخ والمصير: قراءات في الفكر العربي** (2004)، **دروس في فلسفة التاريخ** (2003).

مبدأ السيادة الإقليم، والسلطة والقرار.

يتنزل البحث ضمن سياق تاريخي – معرفي يتحدد بأحداث شهدها نهاية القرن الماضي: حرب الخليج، ظهور العولمة مع بداية القرن الحالي وما عشناه من أحداث في السنوات القليلة الماضية: مرض كوفيد19، الأزمة المالية، والربيع العربي. كل هذه الأحداث وغيرها مما يمكن الوقوف عنده وضعت مفهوم السيادة كما ورثناه تاريخيا على الأقل في الفترة الحديثة والمعاصرة، أمام طروحات جديدة أصبح من الضرورة بمكان التوقف عندها لكي نفهم السياق التاريخي الذي نعتقد بأنه عاش تحولا في تصوره لمفهوم السيادة وكيف أنه يؤثر علينا اليوم في تصورنا للمفهوم نفسه. والطرح الذي تمثلته العولمة فيما تعلق بفتح الحدود ورسم تصور جديد لمفهوم الدولة جعل مفهوم السيادة على الإقليم يعيش تحولا مغايرا عما دافع عنه المفكرون الذين طرحوا مفهوم السيادة على الإقليم كشرط لقيام الدولة .

ويما أن مفهوم السيادة يتقاسمه على الأقل كل من المبحث السياسي والقانوني سنحرص قدر الإمكان في تناولنا له أن نُبقي عليه ضمن سياق فلسفة القانون فيما يتعلق بالقانون الدولي في شقيه: العام والخاص، والقانون العام خاصة ما تعلق بقانون الإجراءات المدنية، على أن يكون تناولنا للموضوع ضمن علاقة جدلية تتمثل في: علاقة الإقليم بالسلطة، وعلاقة السلطة والقرار. فكيف يمكن تصور ذلك؟

سماعين جلة

أستاذ مساعد بكلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة الجزائر 3، حاصل على درجة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، عن أطروحة بعنوان: **جيوبوليتيكا توسع حلف الناتو: بين مشروع عولمة الأطلسية وتحدي الاستراتيجيات القارية**، وعلى درجة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية حول موضوع: **التغير السياسي بين الوسط الريفي والوسط الحضري: دراسة ميدانية بولاية غيليزان**. نشر العديد من الدراسات والأبحاث في مجلات علمية محكمة، كما شارك في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية.

القانونُ والدَّولة والـ (لا) أَمن بحثٌ في علاقةِ الفرد الأخلاقيَّة بالتَّحكيم المُدبَّر من قبل الدولة.

تبحثُ هذه الدراسة مساحات التداخل وعلاقات التعارض –من الناحية الأنطولوجية– التي تنشأ بين ثلاث مفاهيم أساسية: القانون والدولة والأمن وما يرتبط معها من إعادة تعريف لمفاهيم أخرى كالحرية والحق والعدالة، وكل ذلك ضمن سؤالٍ محوريّ: كيف نفهم (أو نصيغ) القانون الذي يحقّق الأمن داخل الدولة؟ فإذا كان القانون هو احترام نظام الإرادة العامة واحترام التنظيم الذي يحكم المجتمع والدولة، فإن ربطه بمسألة الأمن كثيرا ما يثير ذلك الجدل حول علاقة الفرد بالدولة ومدى احترام حقوقه وحريته وخصوصيته. يُنظر إلى إنفاذ القانون في هذه الحالات كأداة لتحقيق الأمن على المستوى الداخلي للدولة (الأمن العام) من حيث أنه يحدد العقوبات التي تنجرّ عن انتهاكه (القوة القاهرة) بالقدر الذي تعبّر فيه الدولة عن القوة المشتركة التي تستطيع حماية الكل ومنع حصول الأذى/ الضرر، وهنا تتجلى قيمتيْ العدالة والحق حين يكون الأفراد راضين عما يمكنهم منحه من حرية والتزام. ومع ذلك، فهناك أسئلة فرعية عديدة تثيرها مسألة الحرية؛ إذ كم مقدار الحرية التي ينبغي على الأفراد التمتُّع بها –أو التنازل عنها– في سياقات مجتمعية وسياسية وأمنية ما لصالح النظام العام (الدولة) على سبيل المثال؛ وما مدى ميْل القانون لكفة الفرد أو كفَّة الدولة؛ وإذا كانت العلاقة بين القانون والدولة هو منع تعسّف السلطة الحكومية وضمان حرية الأفراد الشخصية واحترام حقوقهم، فكيف يكون شكل القانون الذي يضمن هذه الحرية في حالات انعدام الأمن؟ وبعبارة أخرى: أيُّ قانونٍ لأيّ تعريفٍ للأمن ينبغي أن نصنع؟ انطلاقًا من كل ذلك، فإن هذه الدراسة ستناقش فلسفة القانون بين جدليات المعنى القانوني والمعني السياسي (تعريف الأمن) وفحوى الانتقال المفهومي من "دولة القانون" إلى "دولة الأمن" حيث عوض أن تكون الحرية الموضوع الأساسي لدستورية القوانين، يكون الأمن والأمان موضوعها؛ ويكون السلام (وليس السعادة) في هذه الحالة "الخيرَ الأسمى" الذي تتطلَّع إليه إرادة الدولة.

مجدي عبد الحافظ صالح

أستاذ الفلسفة الحديثة والمعاصرة بجامعة حلوان بالقاهرة، مصر، حاصل على الدكتوراة في العلوم الانسانية (فلسفة) من جامعة باريس 10 نانتير، ودراسات ما قبل الدكتوراة بجامعة السوربون باريس 4، وجامعة سان ديني باريس 8، وعمل بالتدريس كأستاذ زائر بجامعات السوربون، وجيل فيرن– بيكاردي بمدينة أميان بفرنسا، وجامعة الكويت على مدار سنوات. حاصل على جائزة الدولة للتفوق في العلوم الاجتماعية من مصر، وله العديد من المؤلفات باللغتين العربية والفرنسية في مجالات الفلسفة، والتاريخ، الحضارة، والفكر العربي، وله العديد من الترجمات ومراجعة الترجمات عن الفرنسية.

المشروعية بين الفلسفة السياسية، وفلسفة القانون، والأخلاق.

تستعرض الورقة البحثية بشكل من التحليل والمقارنة والتتبع التاريخي، بعض العناصر الأساسية التي فرغنا إلى أهميتها:

أولاً. مقدمة حول التمرد والثورة، إذ للحفاظ على توازنه النفسي يلجأ الانسان وحيداً أو ضمن الجماعة، لأساليب من الاحتجاج، والعصيان المسلح أو العصيان السلبي، والتمرد، والمقاومة، أو حتى إلى الثورة. إلا أننا لن نعدم وجود من عارض الثورة مثل الفيلسوف إيمانويل كانط، بحجة أنها تدمر فكرة الدولة المدنية، أي أنها ترفع شرط إمكانية قيام كل قانون، كما أنها في رأيه لا تجلب سوى الفوضى، بمعنى أنها تنفى أية إمكانية لقيام أي عدل فعلي. في المقابل وجد البعض أن لحظات التمرد والثورة رغم أنها تمثِّل لحظات أزمة وتوتر، إلا أنه ومع ذلك يتضح فيها بكل جلاء، نواحي الضعف ونواحي القوة الأساسية الكامنة، كما تتجلى فيها نقاط الاندماج والانشطار في النظام الاجتماعي السياسي.

ثانيًا. التمييز بين مصطلحين قانونيين نستخدمهما غالبا، دون تمييز ألا وهما: **الشرعية** و**المشروعية** إذ أن التمييز بينهما من شأنه أن يوضح لنا الكيفية التي يمكننا من خلالها الخروج بإجابات مناسبة على ما طرحناه من أسئلة. حيث ستعتبر الشرعية La légalité هي المطابقة التي نقوم بها للقانون الوضعي، أي الدستور وما يتفرع عنه من قواعد وتنظيمات قانونية، بمعنى أن الشرعية هنا تحيل إلى القانون الوضعي، الذي يتضمن المعايير التي تنظم بشكل متفق عليه الحياة الاجتماعية، في إطار القوانين المتعارف عليها شفاهة أو المكتوبة، بينما تكون المشروعية La légitimité هي ما نقوم به لكي تتطابق فكرة العدالة La justice، باعتبارها إنصافا لضمان حق الانسان الطبيعي بغض الطرف عما جاء بالقانون الوضعي المعمول به. وهنا سيمكن القول بأن المشروعية تحيل إلى القانون، الذي هو بدوره ضرورة للوعي الاخلاقي.

ثالثًا. التطرق إلى نظريات فلاسفة العقد الاجتماعي (مثل: هوبز، وجون لوك، وجان جاك روسو وغيرهم...)، فيما اتصل بكيفية التعامل مع الحاكم الذي يخرج عن القواعد، التي أقرها كل من الحاكم والمحكومين في التعاقد الذي تم بين الطرفين، على أثر هذا العقد.

رابعًا. وفي الختام ستُحاول الورقة البحثية استخلاص أهم النتائج، التي سيمكننا التوصل إليها، من مجمل ما تم الادلاء به من مقدمات وطرح من أفكار.

رؤساء الجلسات

أنوار أحمد

أستاذة فلسفة القيم في قسم الفلسفة بجامعة الكويت

إيمان الشرهان

أستاذة اللسانيات في قسم اللغة العربية ومساعدة عميد كلية الآداب للشؤون الأكاديمية والأبحاث والدراسات العليا بجامعة الكويت.

حيدر سعيد

المُشرف على برنامج الدوريات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، رئيس تحرير دورية "سياسات عربية"، ورئيس وحدة دراسات الخليج والجزيرة العربية.

شيخة الجاسم

أستاذة الميتافيزيقا في قسم الفلسفة في جامعة الكويت.

عبد الله محمد الجسمي

أستاذ فلسفة الجمال والفن في قسم الفلسفة ومساعد عميد كلية الآداب للتخطيط والاستشارات بجامعة الكويت.